MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة دولة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة الثالثة والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السفير المهدي صالح المجربي
القائم بالأعمال

أمـــام

اللجنـــة السادســـة

حول البند (111) " التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب"

نيويورك في 2018/10/04

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه اللجنة متمنياً لكم التوفيق في إدارة أعمالها، والوصول بنا إلى النتائج التي نصبو إليها جميعاً.

إن طرح التدابير الرامية لمكافحة الإرهاب في أول اجتماعات اللجنة يمثل فرصة هامة للاطلاع على التجارب الناجحة والدروس المستفادة في التصدي لهذه الآفة، التي بدأت تتسع دائرتها بحيث أصبحت تمثل تحدٍ لجميع الدول كبيرةً كانت أم صغيرة غنية أم فقيرة، وقد بات واضحاً أن الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب على المستوى الوطني ستظل قاصرة وذات نتائج محدودة إذا بقي التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي دون المستوى. وما يدعونا للتفاؤل هو توافقنا جميعاً على أن الإرهاب لا ينبغي ربطه بأي دين أو عقيدة أو ثقافة معينة، ونعتقد أن هذا التوجه يمثل قاعدة صلبة توحد الجهود والإمكانيات على المدى البعيد لمحاربة هذه الظاهرة.

تُدين بلادي وبشدة كافة أشكال الإرهاب مهما كانت دوافعه وأسبابه، وتلتزم في هذا الشأن بجميع الصكوك الدولية ذات الصلة ومن ذلك استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع، كما عبرت عن ترحيبها بمدونة السلوك (عالم خال من الإرهاب) التي أطلقتها مشكورة جمهورية كازاخستان الصديقة قبل أسبوعين، ولأهمية هذه المدونة قامت ليبيا بالتوقيع عليها، إيماناً منها بأن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية تمس أمن وسلامة المجتمع الدولي بأسره.

لقد واجهت ليبيا ومازالت تواجه مخططات الجماعات الإرهابية التي تضم قيادات ومقاتلين أجانب تسللوا إلى بلادنا مستغلين ما تمر به البلاد من حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، واستطاعت هذه الجماعات التغلغل في بعض المناطق منفذة أنشطتها الإجرامية التي طالت البشر والحجر. لقد تصدينا لهذا الإرهاب بكل ما نملك وقدمنا تضحياتٍ جسام أدت في نهاية المطاف إلى دحر هذه الجماعات وهزيمتها، ومع ذلك ندرك تماما أن خطر الإرهاب مازال قائما ويتجاوز الحدود الوطنية، مما يدعو لليقظة وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك

لتتبع شبكات الإرهاب والقضاء عليها أينما وجدت، ولتعزيز هذا التوجه شاركت ليبيا في جملة من الاجتماعات الوزارية لدول الجوار حول أمن ومراقبة الحدود المشتركة، والتي كان آخرها الاجتماع بالعاصمة السودانية الخرطوم، الذي ضم السودان والنيجر وتشاد وليبيا، وأفضى إلى خطة عمل مشتركة، نأمل أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

نود أن نشير أيضاً إلى جانب آخر نرى أهمية التركيز عليه ألا وهو الهجرة غير النظامية التي أصبحت عنواناً لمأساة إنسانية ومعاناة ليس للمهاجرين فقط، بل حتى لبلدان العبور ومنها ليبيا التي تتعرض لتداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيره، قلما تحظى باهتمام الخارج. وما يدعو للقلق أنه ثبت بما لا يدعو مجالا للشك انضمام بعض هؤلاء المهاجرين لشبكات الإرهاب وقيامهم بعمليات الاغتيال والتفجير والتدمير وإلقاء الرعب في نفوس الأبرياء. هذا الأمر جد خطير ويدعونا لمطالبة البلدان المصدرة لهذه الهجرة بتحمل مسئولياتها والسيطرة على حدودها، وأن تحرص على أن تكون الهجرة نظامية ومنضبطة، وقائمة على احترام سيادة الدول وتشريعاتها، وفي المقابل ندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة الحقيقية في دعم الجهود الإنمائية لتلك البلدان ومساعدتها على التصدي ومعالجة الصعوبات التي تؤثر على حياة الناس واستقرارهم.

إننا نجدد التأكيد على أنه لا مناص من تعزيز التعاون الدولي للتصدي لشبكات الإرهاب بإرادة سياسية قوية، تكفل الوفاء بالتزاماتنا جميعا نحو الصكوك الدولية ذات الصلة، ونعتقد جازمين بأن الاستجابة لمخاطر وتداعيات الإرهاب تتطلب أساساً مراعاة الآتي:

أولاً: معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنها الصراعات التي طال أمدها، وغياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز على أساس الإنتماء العرقي والوطني والديني، والاستبعاد والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ووضع حد لاستغلال شبكات الإرهاب للمنابر الإعلامية.

ثانياً: التصدي بقوة لظاهرة ازدراء الأديان، وتعزيز الحوار والتسامح بين الحضارات والثقافات والشعوب، ونبذ مظاهر التمييز والاضطهاد، واحترام حقوق الأقليات العرقية والدينية.

ثالثاً: ضرورة التقيد بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي 2005 التي دعت الدول إلى الامتناع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية، أو تمويلها أو إتاحة الفرصة لاستخدام أراضيها بأي شكل من الأشكال، كما أن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولية معاقبة من يثبت تورطه، واللجوء إن تطلب الأمر إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً: تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول، ومساعدتها في التصدي للتهديدات الإرهابية ومتابعة المسؤولين عنها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

خامساً: أهمية تمكين البلدان النامية والفقيرة من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وخاصة القضاء على الفقر، والحد من البطالة وتحسين أداء القطاعات الانتاجية والخدمية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والرفاه للجميع.

سادساً: أهمية البحث والتدقيق في تشكيلات الجماعات الإرهابية، وخلفيتها وأهدافها ومصادر تمويلها، والدور الذي يضطلع به المقاتلون الأجانب، الذين يستوجب الأمر تتبع حركتهم واستقطابهم، وتشجيعهم على العودة لأوطانهم، والتعاطي معهم بما يضمن عدم عودتهم للانخراط في شبكات الإرهاب.

أخيراً، نؤكد السيد الرئيس أن نجاحنا في التصدي للإرهاب الذي أصبح يهدد الأمن والسلم الدولي يعتمد إلى حد بعيد على مدى ومستوى التعاون الجماعي المشترك، وتوحيد الجهود والأخذ في الاعتبار أن خطر الإرهاب يطال الجميع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدامه لتصفية الحسابات، أو تحقيق مصالح مهما كان نوعها وحجمها.

شكراً السيد الرئيس،